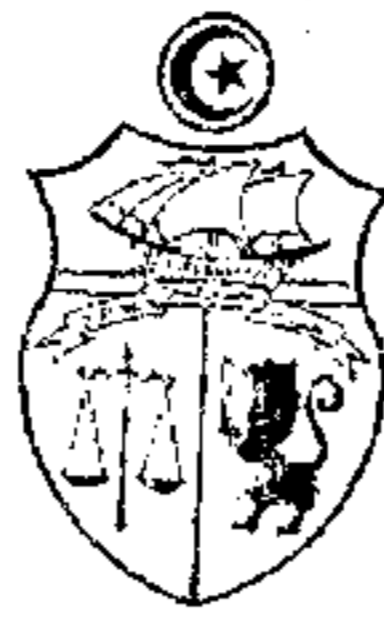


الحمد لله،



الجمهورية التونسية
مجلس الدولة
المحكمة الإدارية

حكم ابتدائي

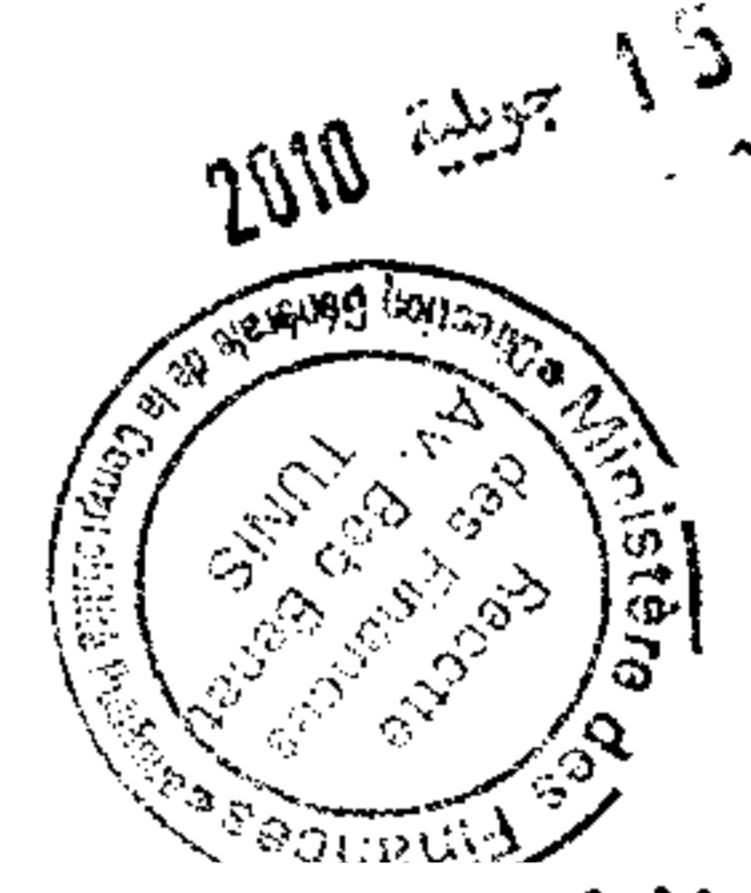
القضية عدد: 1/19337

باسم الشعب التونسي،

تاريخ الحكم: 5 جوان 2010

أصدرت الدائرة الابتدائية الخامسة بالمحكمة الإدارية

الحكم التالي بين:



المدّعين: بو زوجته ل بو مقرّهما

نائبهما الأستاذ

من جهة،

والمدّعى عليها: بلدية أريانة في شخص ممثلها القانوني، نائبها الأستاذ

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من الأستاذ نيابة عن المدّعين المذكورين أعلاه والمرسّمة بكتابة المحكمة تحت عدد 1/19337 بتاريخ 11 أفريل 2009 طعنا بالإلغاء في القرار الصادر عن رئيس بلدية أريانة بتاريخ 24 مارس 2009 والقاضي بهدم البناء المتمثل في ضلة منجزة على مسافة الارتداد بين الأجوار من الجهة الخلفية اليسرى لمترل منوّيه بالاستناد إلى عدم ذكر اسم منوّيته صلب القرار المطعون فيه وهضم حقوق الدفاع.

وبعد الإطلاع على تقرير الأستاذ نيابة عن بلدية أريانة في الردّ على عريضة الدّعوى الوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 21 أوت 2009 والذي دفع من خلاله برفض الدّعوى بمقولة أنّ المخالفة موضوع قرار الهدم قد تمت معاينتها منذ 22 جويلية 2004 واتضح أنّ أشغال البناء غير مطابقة للأمثلة الهندسية المصادق عليها من حيث تغيير وزيادة في البناء وعدم احترام مسافة الارتداد

بالنسبة إلى الأجوار والطريق والعلو الكلي المرخص وإقامة مدرج مؤدي إلى السطح واستغلاله، هذا وقد تمت دعوة صاحب العقار لتسوية وضعيته إلا أنه لم يستجب لذلك، مما حدا بالإدارة إلى اتخاذ القرار المطعون فيه.

وبعد الإطلاع على تقرير الأستاذ نيابة عن المدّعين الوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 14 أكتوبر 2009 والمتضمن أن منوّيه قاما بتسوية وضعيتهما مع البلدية بتاريخ 30 سبتمبر 2004، وقد تبين إثر عملية التسوية أن المخالفة الوحيدة تمثّلت في بيت الصابون والمدرج وشفع ذلك بصدور حكم عن الدائرة الجنائية الخامسة بالمحكمة الابتدائية بأريانة بتاريخ 11 نوفمبر 2005 في القضية عدد 4149/005 التي قضت بتخطة منوّبه بستين ديناراً (60,000د). كما لاحظ أن البلدية لم تلتزم الحياد بين الجارين في معالجة الإشكال القائم بينها منذ 6 سنوات خاصة وأنها أصدرت عديد القرارات ضدّ الجار تقضي بالهدم إلا أنها لم تنفّذ سوى قرار هدم غطاء مدرج.

وبعد الإطلاع على تقرير الأستاذ نيابة عن المدّعين الوارد على كتابة المحكمة بتاريخ 11 جانفي 2010 والذي طلب من خلاله الرجوع في القضية.

وبعد الإطلاع على بقية الأوراق المظروفة بالملف وعلى ما يفيد استيفاء إجراءات التحقيق في القضية.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وآخرها القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009.

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 8 ماي 2010، وبما تلا المستشار المقرر السيد الص ملخصاً من تقريره الكتابي ولم يحضر الأستاذ محامي البلدية نيابة عن المدّعين وبلغه الاستدعاء ولم يحضر الأستاذ المدعى عليها وبلغه الاستدعاء.

حجرت القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 5 جوان 2010.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث أدلى نائب المدّعين بمكتوب بتاريخ 11 جانفي 2010 يطلب من خلاله الرجوع في القضية.

وحيث يستروح من ذلك أنّ نائب المدّعين يروم أصلا طرح القضية.

وحيث اقتضى الفصل 32 من قانون المحكمة الإدارية في فقرته الثانية أنّه يجوز للمدّعي "طلب طرح القضية وفي هذه الحالة يمكنه رفع دعواه من جديد مع مراعاة شروط القيام".
وحيث اتّجه ترتيبا على ما تقدّم قبول مطلب الطرح الراهن.

ولهذه الأسباب

قضت المحكمة ابتدائيا:

أولا: بقبول مطلب الطرح،

ثانيا: بحمل المصاريف القانونية على البلدية،

ثالثا: بتوجيه نسخة من الحكم إلى الطرفين.

وصدر هذا الحكم عن الدائرة الابتدائية الخامسة برئاسة السيدة سامية البكري وعضوية المستشارين السيدين محمد اللال ومح.

وتلي علنا بجلسة يوم 5 جوان 2010 بحضور كاتب الجلسة السيد معز الخمير.

المستشار المقرّر
محمد المسحوق
ع اله

مرئيسة الدائرة
سامية البكري

الكاتب العام للمحافظة الإدارية
الرضا: محمد المسحوق